مساهمة المجلس في النموذج التنموي الجديد

ماي 2019

أحمد عبادي
مقرر الموضوع

أحمد رضى شامي
رئيس مجموعة العمل الخاصة

تندرج مُسَاهَمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في إطار الدينامية التي تولدت عقب خطاب جلالة الملك الذي دعا فيه إلى إعادة النظر في النموذج التنموي لبلادنا لمواكبة التطورات التي تعرفها المملكة.

وتؤكد هذه الدراسة أن المغرب يزخر بمؤهلات مهمة يمكنه الاعتماد عليها من أجل النهوض بتنميته وتسريع وتيرتها. ومن هذه المؤهلات الهامة التي يحبل بها المغرب ثراء رأسماله المادي وغير المادي، وتاريخه وإشعاعه الدولي، وموقعه الجغرافي، عند ملتقى الحضارات. وقد أظهر المغرب قدرة على الصمود في وجه الأزمات الإقليمية متعددة الأشكال بفضل صمام الأمان الذي تجسده المؤسسة الملكية.

وخلال العقدين الأخيرين، استطاع المغرب إحراز تقدم مهم في مجال تكريس الخيار الديمقراطي والمصالحة مع الماضي والتنمية الاقتصادية وتحقيق رفاه المواطنات والمواطنين وتشييد بنيات تحتية حديثة.

وارتكازا على المؤهلات والمنجزات المشار إليها، بات يَحِقُّ للمغرب أن يَطمح في تحقيق مستوى أعلى من التنمية. وهي تنمية محورها المواطن وغايتها تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي.

غير أنه تم الوقوف على أوجه قصور مهمة تعتري النموذج التنموي الحالي وهي تهم مجالات النمو والإدماج والتضامن وتكافؤ الفرص والاستدامة. وهو ما ساهم في إذكاء التقاطبات داخل المجتمع وتراجع ثقة المواطنين في الحكومة والإدارة وفعاليات الوساطة.

وانطلاقاً من تحليل النموذج التنموي الحالي وما يعتريه من أوجه قصور، تم الوقوف على مكامن الضعف البنيوية التي تحول دون تحقيق طموحنا الجماعي. وتهم مواطن الضعف هذه ما يلي:

- عوامل تحد من تنمية المواطنين، أفرادا وجماعات، وتكبح مبادراتهم، وترتبط أساسا بضعف الخدمات العمومية وضغط اقتصاد الريع والامتيازات والإكراهات التي تحد من المبادرة الحرة. وكلها عوامل من شأنها أن تحد من مساهمة المواطنين مساهمة كاملة في دينامية التنمية؛
- قصور النموذج الحالي عن تأمين الحماية والدعم والإشراك في دينامية التنمية، لفئات عريضة من المجتمع، لاسيما الأشخاص المعوزين والنساءوساكنةالعالمالقروي؛
- نقص الوضوح في توجهات السياسات العمومية، وضعف التقائيتها وانسجامها، وافتقار تنفيذ الإصلاحات المعتمدة إلى النجاعة، فضلا عن اتسامها بشدة التجزيء.
- إن مواطن الضعف هذه هي نتاج تراكم العديد من المنعطفات والتحولات التي شهدها المغرب منذ القرن الماضي، بعضها أملته ديناميات خارجية أو داخلية عميقة. كما كان لمنعطفات أخرى، رغم طابعها الظرفي، تأثير أساسي على مسار البلاد.

توصيات المجلس

ينبغي إذن تجاوز مواطن الضعف، عبر اعتماد تحولات جديدة، تقوم على تسع خيارات كبرى تحدد معالم النموذج التنموي الجديد وتكفل تحقيق طموحنا الجماعي وفق مقاربة منهجية وتشاركية.

وتهم الخيارات الأربع الأولى تنمية الفرد وتعزيز قدراته بغية تحرير الطاقات، وذلك من خلال:

- **الخيار الأول**: منظومة وطنية للتربية والتكوين محورها المُتَعَلِّم، وقائمة على تعزيز وتوسيع مسؤولية الفاعلين وتقوية قدراتهم وتحفيزهم، وهادفة إلى إعداد مواطِنٍ فاعلٍ في دينامية التقدم الاقتصادي والاجتماعي
- **الخيار الثاني**: جيل جديد من الخدمات العمومية، الناجعة والمتاحة الولوج والمرتكزة على تعزيز وتوسيع مسؤولية الفاعلين والمستثمِرة بقوة لفرصة التحول الرقمي
- **الخيار الثالث**: بيئة تَضْمَن المنافسة السليمة وتُقَنِّن الممارسات الريعية والامتيازات، من أجل تحفيز الاستثمار المنتِج والناجع وتقليص الفوارق
- **الخيار الرابع**: إجراء تحوُّل هيكلي للاقتصاد يُدمِج القطاع غير المنظَّم ويرتكز على روح المبادرة والابتكار ويرمي إلى تحقيق الإقلاع الصناعي

ويهم خياران اثنان فتح مجال المشاركة في مسلسل التنمية في وجه الجميع، لا سيما الأشخاص الأكثر تهميشا:

- **الخيار الخامس**: نساءٌ يتمتَّعن بالاستقلالية ويكنَّ فاعلاتٍ في مجال التنمية ويمارسن حقوقهن بما يكفل مشاركة كاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية
- **الخيار السادس**: عالم قروي مندمج، ويحظى بالتثمين، ويتسم بالجاذبية، ومرتبط بمحيطه

ويخص خياران اثنان ترسيخ قيم التضامن مع الأشخاص الأكثر فقراً وحفظ حقوق الأجيال المقبلة، وذلك من خلال:

- **الخيار السابع**: تضامنٌ مُنظَّم يهدف إلى تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية ويمَكِّن من حماية اجتماعية شاملة يساهم في تمويلها المواطنون والمواطنات بكيفية عادلة
- **الخيار الثامن**: رأسمال طبيعي يحظى بالحماية والتثمين على نحوٍ مستدامٍ من أجل تعزيز النمو المطَّرد

أما الخيار الأخير فيروم تحديد وجهة يتعبَّأ نحوها الجميع، وتَبَنِّي حكامة ناجعة ومسؤولة، وتدابير قوية وقابلة للتنفيذ، وذلك من خلال:

- **الخيار التاسع**: دولة الحق والقانون ضامنة للصالح العام، وفق مقاربة ترابية للعمل العمومي تقوم على التجانس والشفافية والنجاعة والتقييم المُمَنهج

ومن أجل تجسيد هذه الخيارات على أرض الواقع، اقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أزيد من 180 إجراءً ملموساً. ويمكن تنفيذ هذه الإجراءات بوتيرة سريعة في غضون السنوات الخمس المقبلة، مع الحرص على إعادة توزيع الاعتمادات بشكل أفضل وتأمين تعبئة قوية تكفل تجاوز كل مقاومة للتغيير.

ويمكن إطلاق أوراش مهيكلة بشكل فوري، لإعطاء إشارات قوية من شأنها تعزيز رأسمال الثقة. ويفي هذا الصدد، ثمة جملة من الإجراءات التي يمكن أن تهم:

- الإسراع بمنح استقلالية فعلية في مجال التدبير للأكاديميات والجامعات والمدارس والمستشفيات، من أجل تخويل المسؤولين القدرة على الفعل والمبادرة، وذلك على أساس تعاقدي وفي إطار ربط المسؤولية بالمحاسبة (الإجراءات رقم 1 و22 و95) ؛
- تحرير المبادرة الاقتصادية، من خلال استبدال 90 في المائة من الأذون والتراخيص لتي تفرضها الإدارة بدفاتر تحملات (الإجراء رقم 97)، وإعادة النظر في الاستثناءات ومواطن الريع (الإجراء رقم 70)، والحد من المضاربة العقارية (الإجراءات رقم 60 و74 و76)؛
- إطلاق برنامج واسع النطاق يهدف إلى إحداث «رجة مبادراتية» عبر إنشاء 10.000 مقاولة صغيرة جدا سنويا وانبثاق 30.000 مقاولة صغرى ومتوسطة (الإجراءان رقم 77 و78)؛
- العمل، خلال ثلاث سنوات، على نزع الطابع المادي بشكل تام عن جميع معاملات المواطنين والمقاولات مع الإدارة (الإجراء رقم 98)؛
- تعبئة المسؤولين بالمؤسسات العمومية، من خلال تعزيز الثقة فيهم ومنحهم هامشاً أكبر للفعل والمبادرة عبر تقوية المراقبة البعدية (الإجراء رقم 164) وإحداث وحدات دعم مؤقتة على شاكلة «وحدة التنفيذ» (delivery unit) يعهد إليها بدعم التنفيذ المعجَّل للأوراش ذات الأولوية (الإجراء رقم 172).

إن النموذج التنموي الجديد ينهل من منظومة القيم التي يقوم عليها «مشروعنا المشترك». وهو كفيل باستعادة الثقة وتعزيزها للحفاظ على التماسك الاجتماعي وتوطيده. إن تنزيل هذا النموذج التنموي غاية يمكننا بلوغها، لكن الأمر يتطلب الانخراط الفعلي لجميع الفاعلين المعنيين في مسار التغيير، وذلك تحت إشراف مؤسساتي من أعلى مستوى.